الفصل الثاني

أنظمة الإعلام الناشئة في دول الخليج

خالد الجابر وباري جونتر

يقدِّم هذا الفصل نظرة شاملة لأنظمة وسائل الإعلام وسوق الأخبار في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تَشكَّل هذا المجلس من ست دول،هي: السعودية، قطر، الإمارات، عمان، البحرين، والكويت –عام 1981، وتشترك هذه الدول في ثقافة واحدة، ويتحدث أهلها لهجة متقاربة، كما يرتدون ملابس متشابهة، ويتشابهون أيضًا في أنواع الطعام والموسيقى (Hourani, 1991).

وتعتمد هذه الدول اقتصاديًّا على إنتاج النفط والغاز، ما جعلها أغنى دول المنطقة؛ حيث إن دخْل الفرد فيها أعلى من الدول العربية المجاورة لها ومن دول شمال أفريقيا، لكن هذه الدول تستضيف أعدادًا كبيرة من العمالة الوافدة من دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، بعدما كانت تعتمد على المغتربين العرب من مصر والأردن وفلسطين واليمن (The Columbia Encyclopedia, 2008). وهذه الدول محكومة بأنظمة وراثية مع تمثيل شعبي محدود، ولكن يوجد في الكويت والبحرين مجلسان نيابيان منتخبان شعبيًّا. وفي عُمان، يوجد مجلس استشاري، أما في الإمارات العربية المتحدة، فيوجد مجلس وطني اتحادي مؤلف من 40 عضوًا يمثلون الإمارات السبع، ويُنتخَب نصف أعضائه من هيئات انتخابية، ويُعيّن النصف الآخر.

وفي قطر، يوجد مجلس الشورى المؤلف من 45 عضوًا، يُنتخَب 30 منهم عن طريق الانتخاب العام السري المباشر، بينما يُعيِّن الأمير الأعضاء الـ15 الآخرين، وقد حصلت

المرأة القطرية على حق الانتخاب والترشيح في أول انتخابات بلدية ديموقراطية منذ عام 1999، حتى قبل حصول المرأة الكويتية على حق التصويت والترشيح عام 2006 (Auter and Al–Jaber, 2003; The Columbia Encyclopedia, 2008). وسيبحث هذا الفصل تاريخ وسائل الإعلام في دول المجلس حتى ظهور وسائل الإعلام الرقمية الحديثة، التي تبث عبر القنوات الفضائية وخدمة برودباند إنترنت ذات السعة العريضة، كما يناقش التحديات التي سبَّبتها هذه التطورات لحكومات هذه الدول.

تطورات وسائل الإعلام في دول الخليج

تاريخيًّا، كانت وسائل الإعلام مملوكة لحكومات هذه الدول، وكانت تُركِّز على إبراز صورة الدول التي كانت غالبًا ما تتوافق مع صورة الحاكم، لكن الابتكارات الحديثة في تقنية الاتصالات التي تبدو أكثر وضوحًا في القنوات التلفازية الفضائية، غيَّرت المشهد الإعلامي في هذه الدول، وغيَّرت أساليب المواطنين في متابعة الأخبار (Boyd, 1999; Iskander, 2007).

وترافق ظهور القنوات التلفازية الفضائية مع الانتشار السريع للإنترنت اللاسلكي ذي السعة الواسعة (برودباند إنترنت)، والهواتف الجوالة المتطورة التي يمكن شبكها بالإنترنت. ومن بين نتاجات هذا التطور بالنسبة إلى مستهلكي وسائل الإعلام، تزايد خيارات التسلية والمعلومات التي يستطيعون الوصول إليها والتحكم فيها بعيدًا عن سيطرة الحكومات (Ghareeb, 2000, Guaaybess, 2002). ولقد أثبتت وسائل التواصل الحديثة شعبيتها، وأدى المحتوى الجديد الذي تعرضه إلى خلق إعلامية أكثر تنافسية في المنطقة فيما يتعلق بتقديم الأخبار ومتابعتها. وأجبرت هذه التغيرات الحكومة وصنَّاع السياسات ومشغِّلي وسائل الإعلام أنفسهم على إعادة التفكير في سياساتهم وممارساتهم. لذلك، أدت منافسة وسائل الإعلام الجديدة، وانعدام التحكم في تدفُّق المعلومات، والنقد المتزايد لعدم كفاءة أنظمة التلفاز الوطنية، وابتعاد المشاهدين

ومزاحمة أصحاب المشاريع للحصول على دور في عمليات وسائل الإعلام التجارية الناشئة، إلى إيجاد بيئة إعلامية جديدة في دول الخليج كلها (Rugh, 2004).

أصبح كل هذا تحولًا كبيرًا عما كان عليه المشهد الإعلامي في الشرق الأوسط، فقد ظلت وسائل الإعلام تحت السيطرة الحكومية المشددة حتى الربع الأخير من القرن العشرين. وهكذا، كان الإعلام امتدادًا للحكومات، وظل يخضع لرقابة مشددة؛ لضمان عدم انحرافه عن خط الحزب الحاكم، وعدم تغيير البيانات التي يصدرها، وعدم انتقاد أداء الحكومة. وضمن هذا الجو العام، يمكن القول إن السياسات الإعلامية للدول العربية كانت متشابهة إلى حد كبير.

يقول ويليام رو W.A. Rugh في كتابه **الصحافة العربية.. وسائل الإعلام الصحف والإذاعة والتلفزيون في السياسات العربية** Arab Mass Media: Newspapes, Radio, and Television in Arab Politics: إن نظرة الحكومةأخذت تتغير مع بداية القرن الواحد والعشرين، وترافق ذلك مع توقعات جديدة من المواطن العربي لدور الإعلام، لكن هذا لا يعني أن الرقابة الحكومية المشددة قد انتهت، إلا أن الصحافيين أعطوا حرية محدودة في بعض الحالات في كتابة الأخبار. وكان ظهور القنوات التلفازية الفضائية وشعبيتها عاملًا رئيسًا للتغير في هذا السياق.

ومع ظهور مزيد من وسائل الإعلام الخاصة، زادت التوقعات من جانب مالكي هذه الوسائل والمشاهدين بضرورة وجود مزيد من التعددية في تقديم الأخبار من حيث المضمون وأسلوب الإخراج. وأخذت مثل هذه التطورات، التي بدأت في دول الخليج، في الانتشار في الدول العربية الأخرى، وما ساعد على هذا التوجه انتقال محطات إعلامية عربية إلى إمارة دبي، التي اعتمدت سياسة منفتحة تجاه وسائل الإعلام.

وقد ارتبط ظهور القنوات التلفازية المهيمنة في دول مجلس التعاون الخليجي بالاستثمارات السعودية في محطة أوربت، وشبكة راديو وتلفاز العرب، وشبكة شو تايم، ومدينة دبي للإعلام.

وتُعدُّ هذه الشبكات جزءًا من المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية العربية - عربسات، وعلى الرغم من أن البنية التحتية لوسائل الإعلام قد سمحت بضخ مزيد من المحتوى الإعلامي للجماهير العربية، إلا أنه لم يتم الاتفاق حتى الآن على كيف يمكن لهذا التدفق أن يخدم الشعوب العربية، أو يساعد على تشكيل هوية عربية موحدة يمكن ترويجها في العالم العربي وخارجه (Guaaybess, 2002; Rugh, 2004).

على الرغم من بروز قطاع خاص متنامٍ، إلا أن دول الخليج لا تزال تهيمن على وسائل الإعلام التجارية في العالم العربي. لذلك، فمع أن الحكومة ربما لم تَعُد تتحكم في ملكية هذه الشركات، إلا أنها لا تزال تستطيع فرْض قوانين الرقابة المحلية عليها، ما حَدَّ مما قد تنشره وسائل الإعلام أو تذيعه (Boyd, 1999).

لا يتمتع الصحافيون والعاملون في وسائل الإعلام بِحُرية تشكيل الجمعيات، أو حماية النقابات المهنية. وعلى الرغم من تشكيل بعض الجمعيات المهنية الضعيفة، إلا أنها لا تتمتع بمكانة نظيراتها في الغرب، ولم تتطور العلاقات بين الحكومات والشعوب إلى الحد الذي يسمح بفتح قنوات للحوار والنقاش الجاد للقضايا بما يخدم المصالح العامة.

وقد مرت الصحافة في الخليج بثلاث مراحل، بدأت أولاها بصدور مجلة **الكويت** عام 1982 التي انتقلت إلى البحرين بعد مرور عام واحد على صدورها. وصدرت ونُشرت في البحرين أول صحيفة عام 1393 باسم (البحرين)، وكانت تصدر أسبوعيًّا، وقد أدت دورًا بارزًا في دعْم بريطانيا ضد ألمانيا النازية. أما المرحلة الثانية فكانت من 1949- 1956، وتميَّزت بظهور عدد من الصُّحُف والمجلات والدوريات في عموم منطقة الخليج،

وفي البحرين بصورة خاصة، وربما كانت مجلة **صوت البحرين** هي الصحيفة الأهم في ذلك الوقت، وقد تخصصت في معالجة القضايا المعاصرة، ووظفت نخبة من الكُتَّاب المثقفين لإعداد تقارير ذات جودة عالية؛ لنشر التوعية الثقافية والاجتماعية بين المواطنين، لكن الرقابة والقيود الحكومية حدَّت من نشاط المجلة وانتشارها. واستمر هذا الحال حتى سبعينيات القرن الماضي، عندما أخذت الصحافة في منطقة الخليج تمارس تأثيرًا أكبر مع قدوم مزيد من الكُتّاب والصحافيين العرب إلى الكويت، حيث تمتعوا فيها بحُرية نسبية أفضل من الدول العربية الأخرى.

شهدت المرحلة الثالثة في تطوُّر وسائل الإعلام المطبوعة تحديًا من الصحافة الإذاعية، التي انتعشت في تسعينيات القرن الماضي، بظهور منصات البث الفضائية، كما أعيد تعريف الدور النموذجي للصحافة في ضوء أسلوب التغطية الإخبارية، الذي اعتمد وسائل الإعلام الغربية، خاصة شبكة السي إن إن في حرب الخليج الأول في العراق. وقد تميز هذا النزاع المسلح بتغطية إخبارية مباشرة أكثر من أي نزاع سابق؛ نظرًا إلى مرافقة الصحافيين للجيوش، والسماح لهم بتغطية الأحداث من جبهات القتال.

أدركت الكويت وقطر والإمارات أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الصحافة الخاصة المتحررة من التدخل الرسمي للحكومات. أما السعودية، فمع أنها لم تكن تُحبِّذ فكرة الإعلام الخاص، إلا أنها سعت إلى تشكيل شراكات بين الإعلاميين الخاص والعام، تستطيع جمْع الأخبار وبثَّها إلى خارج حدودها.

كانت نتيجة هذه المبادرات أن انتشرت الصحافة العربية عالميًّا، وبرز صحافيون مرموقون أثَّرت آراؤهم في الرأي العام داخليًّا وخارجيًّا.

الصحافة والمطبوعات الأخرى

بدأت الصحافة الخليجية في السعودية والكويت والبحرين مطلع القرن العشرين، ثم انتشرت إلى عُمان وقطر والإمارات في بدايات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وكانت صحيفة الحجاز أول صحيفة سعودية، وصدرت عام 1908، ثم تبعتها صُحُف أخرى في الكويت (1928)، والبحرين (1939)، والإمارات (1966)، وعُمان (1970)، وأخيرًا قطر (1972) (GCC Publications, 2004). ازداد عدد الصُّحُف المنشورة إلى حد كبير في نهاية القرن العشرين؛ بسبب التقدم التقني في الطباعة، وكان من نتيجة ذلك أن صدرت صُحُف يومية ومجلات ومنشورات أخرى في عموم دول الخليج العربية، وبحلول عام 2002، مثلًا، كان في السعودية 176 مطبوعة إخبارية، وفي الكويت 80، وفي الإمارات 72، وفي عُمان 27، وفي البحرين 22، ومثلها في قطر. كما تصدُر بعض الصُّحُف بلغات أخرى غير العربية، وبخاصة اللغة الإنجليزية.

وبحسب تقرير مؤسسة فريدَم هاوس (Freedom House 2009) الأمريكية المعنية بحُرية الصحافة في العالم، فقد احتلت الكويت المركز الأول بين دول مجلس التعاون الخليجي، والمركز الثاني بين الدول العربية فيما يتعلق بدرجة الحرية الممنوحة للصحافة المحلية. ومع ذلك، فقد صنفتها المؤسسة على أنها بلد حُر جزئيًّا. أما بالنسبة لدول الخليج الأخرى، فقد صُنِّفت على أنها دول غير حرة، ولم تكن ضمن أعلى 100 دولة في العالم على هذا المقياس. أما تقرير منظمة مراسلون بلا حدود (Reporters Sans Frontières, 2009) عام 2009، فأشار إلى وجود علامات على تطوُّر حرية الصحافة في منطقة الخليج العربي، لكنه لاحظ أن أمام دول المنطقة مرحلة طويلة لتحقيق الحرية الصحافية الكاملة. وفي الأجزاء اللاحقة من هذا الفصل، سنناقش أوضاع كل واحدة من هذه الدول على حدة، وطبيعة صحافتها، ووسائل إعلامها.

الصحافة الكويتية

صدرت أول نشرة في الكويت عام 1928، وكانت مجلة أسبوعية، حملت اسم مجلة **الكويت** لصاحبها الشيخ عبدالعزيز الرشيد، ثم تبعتها مجلات عدّة تُوِّجت بصدور مجلة **العربي** عام 1958. ولم يصدر قانون ينظم العلاقة بين الصحافة والدولة إلا عام 1956. ويمكن تقسيم الصحافة الكويتية إلى صحافة ما قبل الاستقلال وما بعده، حيث تميزت مرحلة ما قبل الاستقلال ببداية ظهور الصحافة المتخصصة؛ إذ لم تعد الصحيفة مجرد تجميع للطرائف والحكايات والمقالات، بل أصبحت سجلًّا للأحداث اليومية مع تحليلات ناقدة.

أما صحافة ما بعد الاستقلال فترتبط بالمرحلة التي أعقبت عام 1961، التي عرفت صدور قانون المطبوعات لتنظيم نشاط الصحافة في الكويت. وكان صدور مجلة **العربي** في ديسمبر 1958 أول إشارة لما يمكن أن يُحقَّق، وصدرت صحيفة الرأي العام في 16 إبريل 1961، لتعلن بداية الصحافة بمعناها الحديث. ومنذ ذلك التاريخ، توالى صدور الصُّحُف اليومية والمجلات الأسبوعية بأعداد كبيرة.

أوكل قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لعام 1979 عددًا من الصلاحيات لدائرة المطبوعات للإشراف على أنشطة الصُّحُف وتوزيعها داخل البلاد، كما أوكل القانون للدائرة مهمة تنظيم الصُّحُف، مع توفيرها في الوقت ذاته التسهيلات الضرورية لطباعة الصُّحُف وتزويدها بالمواد الإخبارية من خلال النشرات الصحافية، وتسهيل التحاق الموظفين بوسائل الإعلام.

ومنذ بداية ازدهار سوق النشر، أخذت الحكومة الكويتية تنشر الصُّحُف والمجلات، لكنها أوقفتها؛ لأنها لم تستطع منافسة الصُّحُف والمجلات الخاصة. وتُنشَر الصُّحُف في الكويت بلغات قليلة، منها: الإنجليزية، والفرنسية، والأوردو، إلى جانب أكثر من 15 صحيفة تصدر باللغة العربية، وأشهر هذه الصُّحُف صحيفة الرأي العام، التي صدرت

عام 1961، والسياسة (1965)، والقبس (1972)، والوطن (1974)، الأنباء (1976). وبعد سلسلة من التعديلات التي جرت على قانون المطبوعات والنشر عام 2007، صدرت صُحُف أخرى، من بينها: عالم اليوم، والجريدة، والوسط، والنهار.

الصحافة القطرية

بدأت الصحافة المطبوعة في قطر بنشْر الحكومة الجريدة الرسمية عام 1961، التي اشتملت على القوانين والمراسيم الأميرية، وأنشأت قطر إدارة الإعلام عام 1969، التي أصدرت مجلة **الدوحة** في السنة نفسها، بينما أصدرت وزارة التربية مجلة **التربية** عام 1970. وفي السنة نفسها، صدرت جريدة **العرب وجلف نيوز** عن دار العروبة، والأخيرة مجلة نصف شهرية ناطقة بالإنجليزية (Auter and Al–Jaber, 2003).

ويوجد أيضًا ثلاث صُحُف قطرية رئيسة، هي: **الراية، والشرق، والوطن**. وقبل هذه الصُّحُف، صدرت صحيفة **العرب** عام 1971، ثم توقفت عن الصدور عام 1966، ثم عادت إلى الصدور مرة أخرى عام 2008. وتُعدُّ صحيفة **الشرق** الصحيفة الأقدم من بين الصُّحُف الثلاث، وقد صدر العدد الأول منها في سبتمبر 1978، وتبعتها **الراية** في (10 مايو 1979)، ثم **الوطن** في (3 سبتمبر 1995). وإضافة إلى الصُّحُف العربية، تصدر صحيفة **جلف نيوز** عن مطبعة الراية. وقد صدرت هذه الصحيفة في (10 ديسمبر 1978)، وتبعتها **بننسولا** عام 2011 الصادرة عن مطابع الشرق، بينما أصدرت مطابع الوطن صحيفة **قطر تريبيون** في سبتمبر 2006.

وتغطي المجلات الإخبارية القطرية موضوعات كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وصحية وفنونًا وتسلية.

وقد قدمت الحكومة القطرية الدعم المالي للصحف المحلية منذ إنشاء وزارة الإعلام والثقافة، لكن هذا الدعم توقف عام 1995، ورُفِعت الرقابة عن الصُّحُف، وألغيت

الوزارة بحسب القانون رقم 5 لعام 1998، ووُزِّعت اختصاصاتها، وحُوِّلت بعض إداراتها إلى هيئات مستقلة. وفي أكتوبر من العام نفسه، أُنشئ المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث. وقد حصَّنت هذه الإجراءات كلها الصحافةَ من تدخُّل الحكومة، وأخذت صُحُف ومجلات غربية وعالمية تظهر في السوق القطرية، ومنها: **نيويورك تايمز**، **والواشنطن بوست**، ومجلة **التايم**، **والفاينانشيال تايمز**، **والقدس العربي** (Auter and Al-Jaber, 2003).

صحافة الإمارات

بدأت الصحافة في الإمارات متأخرة عن بقية دول الخليج الأخرى، وكان بعض المواطنين قد أصدروا صُحُفًا لم تعمِّر طويلًا، من هؤلاء -مثلًا- إبراهيم بن حمد عبدالله المدفع، الذي أصدر صحيفة نصف شهرية، اسمها **عُمان**، بالتعاون مع بعض الشعراء والكتاب في المنطقة، وكانت هذه الجريدة تُكتب يدويًّا، ويُطبَع منها خمس نُسَخ، كان يتداولها الأشخاص المتعلمون في البلاد. وكانت الصحيفة تضم مقتطفات من الأخبار التي تنشرها الصُّحُف العربية الأخرى، وبخاصة الصُّحُف المصرية والعراقية، التي كانت تصل إلى الشارقة بعد أسابيع من صدورها، إضافة إلى مجموعة من الأخبار المحلية، ومعلومات عن أسعار البضائع وحكايات بدوية.

لكن هذه الصحيفة توقفت بعد مرور عام على صدورها. وبعد مدة، أصدرت مجموعة من الكُتَّاب الشباب من دبي والشارقة نشرة يومية مكتوبة يدويًّا، أسموها **صوت العصافير**، وإضافة إلى هذه النشرة، ظهرت نشرات وملصقات كانت تُعلَّق في الأسواق، وتتضمن إعلانات عن مواعيد وصول السفن من الهند وإيران.

وفي يناير 1965، أصدرت دائرة بلدية دبي نشرة حملت اسم **أخبار دبي**، ثم تبعتها إمارة رأس الخيمة التي أصدرت مجلة مشابهة عام 1968. وظلت هاتان المطبوعتان

تصدران وقتًا طويلًا حتى إلى ما بعد إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، وحذت إمارة الشارقة حذو إمارتي دبي ورأس الخيمة، فأصدر الأخوان عبدالله وتريم عمران تريم مجلة **الشروق** الشهرية بدءًا من عام 1970، إلا أن هذه المجلة لم تُعمِّر طويلًا، فأصدر الأخوان مجلة **الخليج** في أكتوبر 1970، التي كانت تُحرَّر في الشارقة، وتُطبَع في الكويت، ويعاد شحْنها بالطائرة، لكن هذه المجلة توقفت أيضًا عن الصدور.

في 20 أكتوبر 1969، أصدرت دائرة الإعلام والسياحة في أبو ظبي، وتحوَّلت إلى صحيفة يومية في 20 ابريل 1972، وتبعتها صحيفة **الوحدة** في أغسطس 1973، التي كان يملكها راشد بن عويضة. وبعد ذلك، توالى صدور الصُّحُف، حيث أصدر عبيد المزروعي صحيفة **الفجر** (في مارس 1975)، **والخليج** (في ابريل 1980)، والبيان (في مايو 1980).

صحافة البحرين

تُعدُّ البحرين رائدة بين الدول الخليجية في إصدار القوانين المنظمة للصحافة والطباعة والنشر؛ حيث يعود أول قانون مطبوعات إلى عام 1930، الذي عُرف حينها بقانون تنظيم الصحافة. وعام 1979، صدر قانون شامل، تضمن مبادئ تفصيلية لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر والتوزيع. وجاءت انطلاقة الصحافة في البحرين مع إصدار عبدالله الزايد جريدةَ **البحرين** بين عامي 1944، 1939، وكانت تُعنى بالقضايا السياسية والثقافية والأدبية والاجتماعية المحلية، كما عُرِفت بدعمها معسكرَ الحلفاء في الحرب ضد ألمانيا في أربعينيات القرن الماضي.

وأدت الصُّحُف في البحرين دورًا مهمًّا في خمسينيات القرن الماضي، وبخاصة صُحُف: **القافلة**، **والوطن**، **والميزان**، **والشعلة**، التي أصدرت عددًا واحدًا فقط، في محاربة الاستعمار، ونشْر الوعي القومي، ودعْم ثورة 23 يوليو 1952 المصرية، ونقْد الوضع السياسي للمحميات البريطانية في منطقة الخليج. كان تأثير هذه الصُّحُف كبيرًا لدرجة

أن السلطات البريطانية أمرت بوقفها كلها عام 1956. ونتيجة لهذا التوقف والضغوط، شهد العقدان اللاحقان صدور صُحُف ضعيفة نسبيًّا، ومجلات سياسية لم تتعمق كثيرًا في القضايا المحلية، وركَّزت على نشْر الأخبار العربية والخارجية.

وتُعدُّ سنوات السبعينيات والثمانينيات سنوات النضج للحركة الأدبية والثقافية في البحرين؛ حيث شهدت صدور صُحُف متنوعة، منها: صحيفة **أخبار الخليج** اليومية (1976)، **وجالف ديلي** باللغة الإنجليزية (1976)، والأيام (1989). كانت الثمانينيات مرحلة تغيير ثقافي كبير، تَمثَّل في إصدار دوريات ثقافية، منها: **أخبار التربية** (1981)، **والوثيقة** (1982)، **والمحامي** (1982) الصادرة عن جمعية المحامين البحرينية.

وأصدر الكُتَّاب البحرينيون مجلة **كلمات** عام 1983، وكانت تهتم بالشأنين الأدبي والثقافي، وترافق صدورها مع مجلات أخرى، منها: **آفاق المنامة**، **وبانوراما الخليج**، **والبحرين** الخيرية. وعام 1988، صدرت ثلاث مجلات أخرى، هي: **الإصلاح**، **والعروبة**، **والرعاية**.

الصحافة العُمانية

تاريخ الصحافة في عُمان قصير نسبيًّا؛ إذ لم تصدر فيها أي صحيفة حتى عام 1970، ما عدا نشرات الأخبار التي كانت تُصدِرها شركة تنمية نفط عُمان بعنوان **أخبار شركتنا**، وكانت تغطي أخبار الشركة فقط. وفي 25 يوليو 1970، وبعد يومين فقط من تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد، صدرت نشرة عربية تحمل اسم **أخبار عُمان**، طُبِعت باللغتين العربية والإنجليزية على ورق الستانسيل، وكانت تنشر أخبار السلطنة، إضافة إلى المراسيم السلطانية والقرارات الحكومية. وكانت الوطن أول وأهم صحيفة عُمانية، وصدر العدد الأول في 28 يناير 1971 عن المؤسسة العُمانية للصحافة والطباعة والنشر. وقد صدرت صحيفة الوطن في أكثر من بلد عربي، فقد طُبِعت في

بيروت مطلع سبعينيات القرن الماضي، ثم انتقلت إلى الكويت عام 1974؛ بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، واستقرت في عُمان بعد تأسيس شركة المطابع العالمية، ثم أصبحت لها مطابعها الخاصة منذ عام 1988، أما جريدة عُمان، فهي أول صحيفة حكومية تصدر في سلطنة عمان؛ وصدر العدد الأول منها في 18 نوفمبر 1972 بمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني الثاني. والتزمت الجريدة بالصدور أسبوعيًّا كل يوم سبت بصفة مؤقتة حتى 11 نوفمبر 1975 عندما بدأت تصدر نصف أسبوعية، يومي السبت والثلاثاء؛ لتتمكن من مواكبة الأحداث المهمة في البلاد.

واستمر هذا الوضع حتى عام 1980 عندما أصدر السلطان قابوس المرسوم رقم 89/1980 بإنشاء دار جريدة عُمان للصحافة والنشر، وبذلك انفصلت الجريدة عن المديرية العامة للإعلام والسياحة، التي كانت تصدرها منذ عام 1972، ثم بدأت تصدر يوميًّا.

كانت جريدة **تايمز أف أُمان** Times of Oman الجريدة الإنجليزية الأولى في السلطنة، وكانت أسبوعية تصدر كل خميس، وقد صدر العدد الأول منها في 23 فبراير 1975، وكانت محتوياتها تشمل مقالات متنوعة عن الشأن الداخلي، وتُقدِّم خدمة خاصة للجاليات الأجنبية، وفي الأول من يناير 1991 بدأت تصدر يوميًّا عن دار مسقط للصحافة والنشر والتوزيع.

الصحافة السعودية

بدأ أول نشاط صحافي في الجزيرة العربية مع دخول آلات الطباعة عام 1908، عندما صدرت صُحُف عدة في أواخر العهد العثماني، وقد اختفت هذه الصُّحُف بعد وقت قصير من صدورها لأسباب كثيرة، من بينها: عدم استقرار الوضع السياسي، والمشكلات المالية في العهد العثماني، وقد صدرت الصُّحُف في مكة وجدة والمدينة بين

عامي 1908–1912، وشملت هذه الصُّحُف **الحجاز والإصلاح وشمس الحقيقة والصفاء والمدينة المنورة**. وقد مثَّل دخول الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود إلى مكة البداية الحقيقية لوسائل الإعلام السعودية عمومًا وللصحافة السعودية خصوصًا، كما يتضح من إصدار جريدة **أم القرى** في مكة عام 1924، وقد صدرت هذه الجريدة في الوقت الذي صدرت فيه دوريات أخرى متنوعة.

وقد صدر قانون الطباعة والنشر بعد صدور جريدة **أم القرى** بأربعة أعوام، وظَلَّ مطبَّقًا عشر سنوات، ثم صدر قانون آخر عام 1940 تضمَّن 36 مادة، فمثَّل بداية لتطوير المؤسسات الصحافية السعودية وهيكلتها في ذلك الوقت، وكانت الإذاعة السعودية في بداياتها الأولى، وكانت تحت إشراف وزارة المالية، بينما كانت الصحافة تحت إدارة وزارة الخارجية، ثم تَتَابَع بعد ذلك صدور مزيد من الصُّحُف السعودية، ولا يزال بعضها يواصل الصدور، بينما توقَّف بعضها الآخر، ومنه: **حراء، والظهران، والفجر الجديد، والقصيم**، ومجلة **التجارة**. ولا يزال بعض تلك الصُّحُف رائدة حتى يومنا هذا، ومنها: صحيفة **المدينة** التي صدرت في المدينة المنورة عام 1937، ثم في جدة بعد ذلك، وجريدة **البلاد** التي صدرت في مكة أول مرة عام 1964، **وعكاظ** التي صدرت في جدة عام 1960، **والجزيرة** التي صدرت في الرياض عام 1965، **والشرق الأوسط** التي صدرت في لندن عام1978، وتبعتها صُحُف **الرياض وجدة والوطن** التي صدرت في أبها عام 2000.

الإذاعات

تعود جذور الإذاعة في العالم العربي إلى أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي، وتبع ذلك انتشار البث التلفازي في منطقة الخليج العربي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وكانت محطات الإذاعة تبُث الأخبار على

مدار الساعة، لكن النشرات الرئيسة كانت تُبث بين الساعة 12 ظهرًا و12 عند منتصف الليل (Royd, 1999).

وتبُث الإذاعات العربية نشرات مفصلة متخصصة في القضايا السياسية والاقتصادية والرياضية والثقافية والعلوم، إضافة إلى برامج مستقلة عن الصحافة المحلية والعربية وتقارير من المراسلين ووكالات الأنباء، ويمكن الاستماع لنشرات الإذاعة في دول الخليج على الإنترنت.

كانت المملكة العربية السعودية الدولة الأولى التي أنشأت شبكة لاسلكية عام 1932، أما الإذاعة العامة فبدأت في جدة عام 1949، وآنذاك كانت تسمى إذاعة مكة المكرمة، وتم توحيد البث الإذاعي من إذاعتي الرياض وجدة، وزادت ساعات البث المباشر لأكثر من 20 ساعة في اليوم، ومع حلول عام 1980 أصبح نظام البث الإذاعي في المملكة يضاهي أنظمة البث في معظم الدول المتقدمة فيما يتعلق بقوة الإشارة ووضوح الاستقبال.

أما في البحرين والكويت، فبدأ البث الإذاعي عام 1941 في أثناء الحرب العالمية الثانية، واستمر حتى عام 1945 حيث افتتحت إذاعة البحرين في يوليو 1955، وكانت تبث لأربع ساعات يوميًّا، وأخذ البث يزداد طول سنوات الستينيات من القرن الماضي، وبحلول عام 1990 كانت الإذاعة تبث 24 ساعة يوميًّا على الموجة القصيرة.

وفي الكويت، بدأ بث الإذاعة الرسمية في 12 مايو 1951، بافتتاحيتها المتكررة. **الكويت** ويمثل عام 1961 نقلة نوعية مهمة في تاريخ الإذاعة الكويتية؛ لأنه العام الذي استقلت فيه الكويت، حيث لعبت الإذاعة دورًا مهمًّا قبل انتشار التلفاز في تقديم الأخبار والبرامج وخطابات حكام الكويت المطالبين بالاستقلال عن بريطانيا والعراق، وفي أثناء الغزو العراقي عام 1990، استمرت الإذاعة الكويتية في البث من السعودية، ثم عادت القنوات كلها للعمل من الكويت مرة أخرى بعد التحرير.

وفي قطر، كان أول بث إذاعي في البلاد في بداية ستينيات القرن الماضي هو إذاعة المسجد، التي كانت تغطي أجزاء من الدوحة. وفي 25 يونيو 1968، أُعْلِن عن إنشاء إذاعة قطر، واستمرت إذاعة المسجد الكبير في البث بعد أشهر قليلة من افتتاح الإذاعة، إلى أن جرى تركيب جهاز إرسال في الإذاعة الجديدة. وقد بدأت الإذاعة القطرية في بث البرامج باللغة العربية، ثم أضيفت برامج باللغات الإنجليزية والأوردية والفرنسية في الأعوام 1971، و1980، و1985 على التوالي، ولا يوجد في قطر إذاعات خاصة؛ لأن هذه الخدمة تشرف عليها الدولة بالكامل، ولكن إذاعة سوا وصوت أمريكا والبي بي سي تبث من قطر.

أما في الإمارات العربية المتحدة، فقد تأسست إذاعة أبو ظبي في 25 فبراير 1969، ثم غيَّرت اسمها في 2 ديسمبر 1971 إلى صوت الإمارات من أبو ظبي، وقبل ذلك حملت إذاعة دبي اسم صوت الساحل، التي بدأت البث من الشارقة عام 1966، ثم غيَّرت اسمها بعد ذلك إلى إذاعة دبي، إضافة إلى ذلك فقد بدأ بث إذاعة رأس الخيمة في سبتمبر 1972، في حين بدأ البث الرسمي لإذاعة أم القيوين في مارس 1978.

أما الإذاعة العُمانية فكانت ممولة من الدولة، ولا تبُث إعلانات، وتشرف عليها وزارة الإعلام، حيث بدأ بثها في 30 يوليو 1975 مدة خمس ساعات تغطي العاصمة مسقط. وفي 25 نوفمبر 1975، انتقلت المحطة إلى موقعها الجديد في صلالة. وتوجد إذاعة البي بي سي في جزيرة مصيرة، مقابل ساحل عمان، وتم إنشاء محطة تقوية للموجة المتوسطة لتقوية إشارتها لبرامجها العربية والفارسية والهندية والبشتو والإنجليزية والأوردية، وتوجد خطة مبدئية لنقل هذه المحطة إلى داخل السلطنة.

خدمات البث التلفازي

بدأ البث التلفازي في المملكة العربية السعودية عام 1965 لتغطية مدن المملكة الرئيسة، من خلال محطات الإرسال التلفازية. وفي ديسمبر 1967، أُنشئت محطة تلفاز في المدينة، وتبعتها محطة أخرى في القصيم في يوليو 1968، ثم الدمام في نوفمبر 1969؛ لتغطية مدن المنطقة الشرقية ومعظم الخليج العربي. وفي عام 1977، أُنشئت محطة أبها لتغطية المناطق المجاورة، حيث يبث التلفاز السعودي من خلال أربع قنوات فضائية، فتبث القناة الأولى والثانية بالإنجليزية، مع نشرة أخبار بالفرنسية. وإضافة إلى هذه القنوات، توجد قنوات أخرى للأخبار والرياضة، وتبث القناة الأولى والقناة الرياضية برامجهما بوساطة محطة إرسال أرضية، إضافة إلى الإرسال الفضائي.

وفي الكويت، بدأ البث التلفازي عام 1957، وكان يبُث رسومًا متحركة وأفلامًا للمنطقة الشمالية والشرقية من البلاد. وفي عام 1964، جرى التوسع في البث لتغطية مناطق الكويت كلها، ويستخدم التلفاز الكويتي أربع محطات أرضية وقناة فضائية، تُقدِّم جميعها برامج سياسية ودينية وعلمية وثقافية وترفيهية.

وفي قطر، بدأ البث التلفازي عام 1970 لمدة أربع ساعات من الثالثة بعد الظهر إلى السابعة مساءً باللون الأسود، ثم توسَّع البث إلى تسع ساعات يوميًّا عام 1974، مع استخدام البث الملون. واستمر التلفاز القطري في التطور حتى عام 1982 مع إطلاق القناة الثانية بالإنجليزية، وكانت تبث برامج ثقافية ورياضية ومواضيع أخرى. وفي عام 1998، بدأ استخدام البث الفضائي لأكثر من 18 ساعة يوميًّا، وتملك الحكومة قنوات التلفاز كلها، باستثناء قناة الجزيرة التي انطلقت عام 1996وتعدُّ مؤسسة خاصة على الرغم من أنها كانت ممولة في الأصل من الحكومة القطرية. وفي الإمارات العربية المتحدة، توجد أربع محطات تلفازية في أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان؛ حيث بدأ البث التلفازي من أبو ظبي باللون الأسود في 6 أكتوبر 1969، وبدأ البث الملون في 4 يناير

1974 باستخدام نظام بال من خلال محطة الإرسال الرئيسة في أبو ظبي ومحطات تقوية في المدن الأخرى، وبدأ بث تلفاز دبي في عام 1976، وافتتح تلفاز الشارقة في فبراير 1989، وافتتحت محطة عجمان في فبراير 1996.

في البحرين، بدأ البث التلفازي عام 1973 مدة خمس ساعات يوميًّا. وأما البث الفضائي فبدأ أول مرة في أكتوبر 1991، وأصبحت إذاعة وتلفاز البحرين هيئة مستقلة في يناير 1996.

أخيرًا، بدأ البث التلفازي في سلطنة عُمان عام 1974، وغطى العاصمة فحسب، ثم توسع عام 1975 ليغطي العاصمة ومناطق السلطنة الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن قوانين وسائل الإعلام في دول الخليج لا تسمح بالملكية الخاصة لمحطات الإذاعة والتلفاز، باستثناء دبي، التي تخطت هذه القيود، وأنشأت مدينة دبي للإعلام، وهي منطقة حرة، تشمل محطات التلفاز الفضائية، والإنتاج والخدمات الأخرى المرخصة، وهذا يلغي القوانين التي قد تُقيِّد عملياتها في أجزاء الوطن العربي الأخرى.

وكالات الأنباء الوطنية

تملك دول الخليج العربي جميعها وكالات أنباء وطنية، تهدف إلى جمْع الأخبار عن هذه الدول ونشْرها، وهي في الأغلب تعتمد على الأخبار والمعلومات من وكالات الأنباء العالمية.

ويتلخص دور وكالات الأنباء العربية في توفير واجهة بين الدول العربية وبقية دول العالم، وهي هيئات تابعة للحكومات، وتبث الأخبار الهادفة إلى إبراز إنجازات الحكومات في المجالات المختلفة، إضافة إلى تعزيز العلاقات مع المؤسسات والشخصيات الإعلامية في الخارج. وتتولى أي وكالة أنباء مَهَمَّة تبادل الخدمات ونقلها، ومَهَمَّة التعاون

مع الجهات الوطنية والعربية والعالمية، إضافة إلى نقْل الأحداث المحلية والعالمية، وتوزيع هذه الأخبار وتسويقها، كما تُعَدُّ مشروعات بحوث، وتُنتِج نشرات إخبارية متخصصة، وأخبارًا أخرى مصورة ومطبوعة. يضاف إلى ذلك أن هذه الوكالات تزود الجهات الحكومية بالأخبار من خلال مراسليها في الداخل والخارج، وتتابع الأخبار التي تتعلق بالدولة في وسائل الإعلام العربية وشبكات الأخبار والإنترنت، كما تتابع التطورات التقنية والمهنية في وسائل الإعلام. وقد أُنشئت أول وكالة أنباء في منطقة الخليج في المملكة العربية السعودية عام 1971، وتبع ذلك إنشاء وكالات أخرى في قطر (1975) والكويت والإمارات العربية المتحدة (1976) وسلطنة عمان (1986)، وأخيرًا في البحرين (2006).

القنوات التلفازية الفضائية في الخليج العربي

لقد تطورت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في دول الخليج العربي إلى درجة كبيرة منذ نهاية القرن العشرين، وكان هذا التطور واضحًا في تزايد عدد القنوات التلفازية والفضائية، وتحسُّن جودة البرامج التي تبُثها هذه القنوات، إضافة إلى ظهور القطاع الخاص بوصفه شريكًا للحكومات فيما يتعلق بتشغيل المحطات التلفازية وملكيتها، التي ظلت مدة طويلة حكرًا على القطاع العام في هذه الدول. ويُعدُّ توفير التمويل الكافي لتقديم خدمات تلفازية عالية الجودة تحديًا أمام المشروعات الخاصة في الدول العربية، مثلما هو الحال في بقية دول العالم الأخرى. لذلك، فإن مشاركة الحكومات يمكن أن يخفف من التكاليف، ومع أن مثل هذا الدعم عادة ما يكون نظير التحكم في المحتويات الإخبارية، إلا أن الحكومات العربية أدركت حديثًا فوائد عدم التدخل في العمليات الإخبارية التلفازية (Ayish, 2001; Rugh, 2004 ; Mellor, 2005).

وشكَّلت عملية عاصفة الصحراء التي قادتها الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991، نقطة تحوُّل في مسار الإعلام في منطقة الخليج، حيث علَّمت الحكومات العربية بعض الدروس القيِّمة، منها:

أولًا، جعلت المسؤولين عن الإعلام يدركون الدور الحيوي الذي تستطيع محطات التلفاز العابرة للحدود، ومنها: محطة سي إن إن، أن تلعبه في الحروب من حيث تحكُّمها في تدفُّق المعلومات، ومن ثم في تشكيل الرأي العام المحلي والعالمي تجاه النزاع في المنطقة. وقد لوحظ أثر السي إن إن في دول عدة حول العالم، فحتى داخل دولة المنشأ (الولايات المتحدة الأمريكية) أحدثت المحطة تحولًا جذريًّا في طبيعة التغطية الحربية، وكانت دورة أخبارها التي تمتد على مدى 24 ساعة تعني أن لديها ساعات بث طويلة عليها أن تملأها مقارنة بشبكات التلفاز الكبيرة الأخرى، لذلك فقد أرسلت مزيدًا من المراسلين إلى منطقة الشرق الأوسط في أثناء حرب الخليج الأولى، وحققت سبقًا في الأخبار العاجلة، وعلى الرغم من زيادة التغطية الإخبارية للشبكات التلفازية الكبرى آنذاك، إلا أن الدراسات توصلت إلى أن السي إن إن قدَّمت تغطية إخبارية لمجريات الحرب أكثر من القنوات التلفازية الأخرى (Wicks & Walker, 1993).

ثانيًا، أدرك المسؤولون في منطقة الخليج أن باستطاعتهم استغلال وسائل الإعلام لتشكيل الرأي العام فيما يتعلق بالقضايا المحلية؛ فقد فتحت مثل هذه العمليات أعين المشاهدين العرب على نوع جديد من الخدمة الإعلامية يختلف كثيرًا عمَّا اعتادوه في ظل أنظمة إعلامية أحادية، كما أدركت الحكومات في الشرق الأوسط أن في إمكانها استخدام أنظمة إعلام أكثر انفتاحًا للترويج لأهدافها الاقتصادية، بإنشاء شركات ومؤسسات رابحة، يمكن استغلالها لإيصال رسائل إلى العالم الخارجي، لتعزيز الهوية العربية، وإرسال صورة أكثر إيجابية عن العرب (Zayani, 2005; Lynch, 2006).

وفي أعقاب حرب التحالف ضد العراق، أخذت دول الخليج تتنافس في تدشين محطات تلفازية فضائية للوصول إلى الجماهير العربية في كل مكان؛ فأنشئت قناة الكويت الفضائية (1991)، وتلفاز أبو ظبي (1992)، وقناة دبي الفضائية (1992)، وقناتا البحرين والسعودية الأولى والثانية (1995)، وقناة الجزيرة (1996)، التي كانت أول قناة إخبارية فضائية عربية، والتي موَّلتها الحكومة القطرية بمبلغ 500 مليون ريال قطري؛ أي بما يعادل 173 مليون دولار، كما اعتمدت على مصدر آخر للدخل هو الإعلانات التجارية (El–Nawawy & Iskandar, 2002)، وكانت الدول الخليجية رائدة في دعوة القطاع الخاص للدخول في صناعة التلفزة، من خلال إطلاق مشروعات إعلامية عدة بتمويل محلي، وكانت محطة إم بي سي (مركز تلفاز الشرق الأوسط) من أولى القنوات الجديدة التي دخلت إلى المشهد، وكانت تبث من مدينة لندن عام 1991، بصفتها إحدى إذاعات شركة آرا، التي تبُث من خارج العالم العربي، وقد أَنْتَجَت المحطة برامج ترفيهية ووجدانية متنوعة للمشاهد العربي، بعد نصف قرن من الملل الذي سبَّبه الإعلام الرسمي المكرس لخدمة الحكام (Boyd, 1999).

وفي عام 1994، أطلقت إذاعة وتلفاز أوربت قنواتها الفضائية من إيطاليا؛ لتضع المشاهد العربي وجهًا لوجه أمام برامج التسلية الغربية، والأخبار التي لم تُشَاهَد في بيئة الإعلام العربي من قبل، وكانت المحطة الأولى التي فرضت اشتراكًا مقابل خدماتها، ومع نهاية تسعينيات القرن الماضي، أصبح باستطاعة المشاهد العربي في منطقته التقاط عشرات القنوات الترفيهية التي تقدم الموسيقى والتمثيليات والكوميديا من المنطقة أو من الخارج (Rugh, 2004)، وكان من أحد أهم نتاجات مرحلة التطور هذه، تغيير مفهوم التلفاز في منطقة الخليج من أداة للدعاية السياسية إلى مصدر للترفيه والإثراء الثقافي والتربوي (Miles, 2005)، حيث أصبح التلفاز من المقتنيات المهمة في البيوت العربية الحديثة، ما مكَّن الناس من البقاء على اطلاع على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجارية في المنطقة (Sakr, 2001)، ولم تجلب تلك التطورات

في عالم التلفاز الفضائي إلى المشاهد العربي صورًا جديدة من البرامج الترفيهية فحسب، وإنما أدَّت أيضًا إلى تشجيع إطلاق كثير من القنوات الجديدة، حيث اتفق الباحثون والمحللون على أن منطقة الخليج العربي تتفرد بين الدول العربية في القنوات الفضائية الإخبارية التي تُقدِّم الأخبار والتحليلات بمستوى عالٍ من المهنية والاحترافية والموضوعية (Guaaybess, 2008)، ومن أبرز هذه الفضائيات قناة الجزيرة وقناة أبو ظبي وقناة العربية التي تعدُّ أفضل مثال لهذا الجيل الناشئ من القنوات التلفازية التي تتميز بالجرأة في تناول القضايا الخلافية باحترافية عالية (Ayish, 2001). وإذا كان النقاش في أعقاب حرب الخليج عام 1991 قد دار عمَّا يسمى أثر سي إن إن، فقد دار في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 على مركز التجارة العالمي في نيويورك عن أثر الجزيرة (Seib, 2008). وقد بلغت أهميتها حدًّا دفع الإدارة الأمريكية للجوء إلى إجراء مضاد لمواجهة هذا الأثر، من خلال إنشاء قناة الحرة الفضائية للمنافسة في السوق الإعلامية ذاتها (Miles, 2005 ; Seib, 2008).

استطاعت قناة الجزيرة أن تجد لها موطئ قدم على خريطة الإعلام العالمي، فتغطيتها الإخبارية أغضبت كثيرًا من الحكومات العربية والأجنبية، التي اتهمتها بتجاوز الحدود والمعايير المهنية في تغطية المشكلات والأحداث. وفي كل الأحوال، لا يستطيع الإنسان إلا الاعتراف بأن هذه القناة قد حركت مياه الإعلام الراكدة في منطقة الخليج والعالم العربي الأوسع، وأدَّت دورًا رائدًا في تحدي مشغِّلي وسائل الإعلام المهنية في المنطقة بتبني نهج مختلف في نقْل الأخبار.

وتقدم خدمة الجزيرة الإخبارية تنوعًا في المحتوى الواقعي، فلو أن أحدًا شاهَد حلقات محمد حسنين هيكل الوثائقية لخرج بانطباع عن أن القناة ناصرية في توجُّهها، في حين قد يخرج مَنْ يشاهد حلقات برنامج **شاهد على العصر** وبرنامج **بلا حدود** بانطباع معاكس عن أن الجزيرة معادية للناصرية، ومتعاطفة مع حركة الإخوان

المسلمين. والذين كانوا يشاهدون برنامج **أكثر من رأي**[1]، الذي كان يقدمه سامي حداد قد يخرجون بانطباع عن أن القناة ليبرالية، أما الذين يشاهدون برنامج **الاتجاه المعاكس**، الذي يقدِّمه فيصل القاسم، فقد يخرجون بانطباع عن أن القناة قومية. والذين كانوا يشاهدون برنامج **الشريعة والحياة**، الذي كان يستضيف الشيخ يوسف القرضاوي يخرجون بانطباع عن أنها قناة سنيّة معتدلة، في حين كان الذين يشاهدون برنامج غسان بن جدّو **الحوار المفتوح** يخرجون بانطباع عن أن القناة تبدو شيعية موالية لإيران، وهكذا فإن الجزيرة فضاء مفتوح، يستوعب كل ألوان الطيف (Mellor, 2005; Miles, 2005; Zayani, 2005). والسؤال الذي يبرز هنا هو: هل من الممكن الحفاظ على وجهات النظر الفكرية المتعارضة تحت سقف واحد وضمن إطار عمل تحريري واحد؟

إن انتشار قنوات الأخبار التلفازية الفضائية يعكس عمق التحولات السياسية وطبيعتها في المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والاحتلال الأمريكي للعراق؛ حيث وجدت المنطقة العربية عمومًا، ومنطقة الخليج خصوصًا، نفسها في خضم الصراع العالمي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار «الحرب على الإرهاب». وفي الوقت ذاته، وجدت هذه الدول نفسها تحت ضغوط لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. في البداية، كانت هذه الضغوط خارجية، لكن ثورات الربيع العربي عام 2011 كانت شاهدًا على الضغوط الداخلية من أجل التغيير.

ومما لا شك فيه أن هذه التغييرات، سواء أكان مصدرها خارجيًّا أم داخليًّا، فإنها تتطلب من النخب السياسية الحاكمة في المنطقة أن تبحث عن حلول محلية بدلًا من الانصياع لوصفات خارجية تُفرَض عنوة من خارج الحدود، ويمكن النظر إلى الدور المتنامي لقنوات التلفاز الإخبارية الفضائية على أنها إحدى الأدوات الداخلية للتغيير

(1) توقف برنامج **أكثر من رأي** في نوفمبر عام 2009، وتوقف برنامج **الحوار المفتوح** بعد استقالة بن جدّو وإنشائه قناة الميادين، وتوقف برنامج **الشريعة والحياة**. المترجم.

لاحتواء التوترات الناجمة عن الضغط الخارجي، وربما تكون هذه القنوات قادرة على إيجاد بيئة للتفاعل والحوار تستطيع توفير أبدال للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من دون الحاجة إلى ضغوط خارجية، وتستطيع أيضًا أن تؤدِّي دورًا مهمًّا في تعزيز حالة التوازن في المجتمع، ما يُمكِّن دول المنطقة من التعامل مع تداعيات السياسات العالمية والبيئية المحلية من دون الحاجة إلى تقديم تضحيات كبيرة لضمان بقائها وازدهارها (El–Nawawyand Iskandar, 2003 ; Mellor, 2005).

تحديات الإعلام في الخليج

تقف صناعة الإعلام في العالم العربي، وبخاصة في منطقة الخليج، على عتبة مرحلة من التغييرات والتحديات والتحولات غير المسبوقة، وهذه التحولات المتداخلة – التي تتأرجح بين «الانفتاح» السياسي والطفرة الاقتصادية، والهواجس الأمنية الداخلية إلى الدفاع عن حق المواطن في أن يعرف – وهذه التحولات جميعها تتحد معًا لدفع وسائل الإعلام في الخليج إلى الرمال المتحركة (Khali, 2006). ومنذ ظهور تقنيات الاتصالات الحديثة، وسهولة الوصول إلى القنوات التلفازية الإخبارية الفضائية، انتشرت مصطلحات جديدة بين الجماهير العربية، منها: الإعلام البديل، ووسائل الإعلام الحديثة، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والفساد الإداري، وأساليب التصويت في الانتخابات، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، ومجموعات الضغط والشفافية، والمساءلة الحكومية، واقتصاد السوق الحرة، وغسل الأموال، وحقوق المرأة والطفل، والعنف الأسري، وحقوق المتهمين: ومنها التعذيب في السجون... وهكذا. ومثل هذه القضايا لا تغطيها الصحافة والإعلام (المرئي والمسموع) الخاضع لسيطرة الحكومات، فقد كسرت القنوات التلفازية الفضائية المحرمات، فأخذت، مثلًا، تستضيف مسؤولين ومحللين إسرائيليين، وهي خطوة بدأتها قناة الجزيرة في تطوُّر مثير جعل إسرائيل تبدو قريبة، وجعل العرب يحلمون بنموذج الديموقراطية الإسرائيلية، وأيضًا وجد المعارضون

السياسيون منبرًا يتحدثون منه في القنوات الفضائية الخاصة والعامة على حدٍّ سواء (Miles, 2005, Zayani, 2005).

وقبل انتشار محطات التلفاز الفضائية ووسائل الإعلام الحديثة، كانت الأنظمة العربية الحاكمة صاحبة الكلمة الفصل فيما يتعلق بالتغيير الاجتماعي، وكانت تُجْرِي هذا التغيير تدريجيًّا من دون الرجوع إلى الشعوب، لكن انتشار محطات التلفاز الفضائية مكَّن الشخصيات المعارضة للحكومات من إسماع صوتهم بطريقة كانت تُعدُّ انتهاكًا للسيادة الوطنية وتحكُّم الحكومات في الإعلام (Lunch, 2006). ومع ذلك، فإن بعض محطات التلفاز هذه، وبخاصة تلك التي تتمتع بمشاهدة جمهور عريض، مملوكة لرجال أعمال قريبين من الأنظمة الحاكمة، وهذه الحقيقة تثير شكوكًا عن استقلالية خَطِّها الإخباري عن الحكومات.

من الآثار الإيجابية لمحطات التلفاز الإخبارية الفضائية، أنها أخذت تؤثر في القضايا والمؤسسات السياسية العربية المختلفة، فقد أخذ القادة العرب يشاهدون برامج تعرض آراء كانت في السابق تعدُّ من المحظورات، وأخذ إرسال المحطات الفضائية العربية يصل إلى المؤسسات السياسية الأجنبية؛ مثلًا: ما أثير من قِبَل قناتي الجزيرة والعربية بعد غزو العراق في مارس/آذار 2003م أغضب الإدارة الأمريكية، وجعلهما تتعرضان لنقد متواصل نتيجة للتغطية الشاملة للحرب، وكشفهما الحقائق المتعلقة بسقوط ضحايا من المدنيين، أو عدد قتلى القوات الأمريكية والحليفة بسبب تصاعُد المقاومة العراقية للقوات المحتلة، وقد بلغ الانزعاج الأمريكي حدًّا جعل وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد ينذر القناتين بوقف تغطيتهما للحرب، واتهمهما بالتحريض ضد الجنود الأمريكيين (Sakr, 2007, Zayani, 2007).

وكانت للقنوات الفضائية ووسائل الإعلام الحديثة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالحكومة العربية، نتائج سلبية غير متوقعة في إثارة المطالبات بتغييرات سياسية

ومجتمعية، واتهام بعض الأنظمة الحاكمة بالتلكؤ في الاستجابة لرغبات الجماهير (Mellor, 2005).

وبهذه الطريقة، تكون وسائل الإعلام العربية الحديثة قد أحدثت ثورة في العالم العربي، وأخذت تعمل على تحطيم نظام الإعلام الأحادي المبني على وجهة نظر وحيدة، تمثل وجهة نظر الحاكم المقدسة، ودفعت وسائل الإعلام الحديثة الحكوماتِ إلى مواجهة الخطر المقبل، من خلال إصدار قوانين لتنظيم البث الفضائي، كان من أهمها وثيقة المبادئ التي تنظم البث الإذاعي والتلفازي، والتي طرحتها مصر في اجتماع وزراء الإعلام العرب الذي عُقِد في القاهرة عام 2008. وقد أثار صدور هذه الوثيقة جدلًا كثيرًا؛ حيث إنها جاءت من وزراء الإعلام، واستهدفت أهم وسيلة إعلامية شعبية هي التلفاز، ومسَّت القضية الأكثر حساسية بالنسبة إلى المواطنين، وهي الحريات العامة، وبخاصة حرية الفكر (Ghareeb, 2000; Alterman 1999; Rugh, 2004).

ومن القضايا الرئيسة فيما يتعلق بالحكومات العربية التي برزت بسبب الشعبية المتزايدة للقنوات التلفازية الفضائية ووسائل الإعلام الحديثة، قضية القلق من الأثر الثقافي والاجتماعي للقنوات التلفازية والأجنبية؛ وذلك لأن تَعرُّف الجماهير العربية أساليب الحياة غير العربية، من خلال البرامج التلفازية الفضائية، يمكن أن تجعل الناس يعيدون النظر في مواقفهم عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم، ويتخلون عن بعض التقاليد الثقافية المتوارثة.

* * *

المراجع

Alterman, J. (1999) Transnational media and social change in the Arab world.

Transnational Broadcasting Studies, 3. Available at: www.tbsjournal.com.

Auter, P. J., and Al-Jaber, K. (2003) Qatar media/Al-Jazeera TV. In D. DesJardins (ed.), *World Press Encyclopedia*, 2nd edn, pp. 62-759.

Ayish, M. (2001) American-style journalism and Arab World television: An exploratory study of news selection at six Arab World satellite television channels. *Transnational Broadcasting Studies*, 6. Available at: www. tbsjournal. com/Archives/Spring01/Ayish (accessed 18 December).

Boyd, D. (1999) *Broadcasting in the Arab World: A Survey of Electronic Media in the Middle East.* Ames, Iowa; Iowa State University.

El-Nawawy, M., & Iskander, A. (2002) *Al-Jazeera: How the Free Arab News Network Scooped the World and Changed the Middle East.* Boulder, CO: Westview Press.

(2003) *Al-Jazeera: The Story of the Network that is Rattling Governments and Redefining Journalism.* Boulder, CO: Westview.

GCC Publications (2004) *Media Institutions in the Arab countries of the Gulf Cooperation Council (GCC): Radio, TV, and News Agencies.* Secretariat General. Riyadh, Saudi Arabia.

Ghareeb, E. (2000) New Media and the information revolution in the Arab world: An assessment. *Middle East Journal*, 418-395 ,54.

Guaaybess, T. (2002) A new order of information in the Arab broadcasting system. *Transnational Broadcasting Studies,* 9 (Fall/Winter). Available at: www. tbsjournal.com/Guaaybess.html

(2008) Orientalism and the economics of Arab broadcasting. In K. Hafez (ed.), Arab Media: Power and Weakness. New York: Continuum, pp. 213-199.

Hourani, A (1991) *A History of the Arab Peoples.* Cambridge: Harvard University Press, Belknap Press.

Iskandar, A. (2007) Lines in the sand: Problematizing Arab media in the post-Taxonomic era, *Arab Media and Society*. Available at: www. arabmediasociety. com/.

Khalil, J (2006) News television in the Arabian Gulf.Period of transitions. *Global Media Journal*, 8)5). Available at: www.lass.calumet.purdue.edu/cca/gmj/index.htm.

Lynch, M. (2006) *Voice of the New Arab Public: Iraq, Al_Jazeera and Middle East Politics Today.* New York: Columbia University Press.

Mellor, N. (2005) *The Making of Arab News.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Miles, H. (2005) *Al_Jazeera: The Inside Story of the Arab News Channel that is Challenging the West.* New York: Grove Press.

Rugh, W. A. (2004) *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics.* Westport, CT: Praeger.

Sakr, N. (2001) *Satellite Realms: Transnational Television, Globalization and the Middle East.* London: IB Tauris.

— (2007) *Arab Television Today London.* UK: I.B. Tauris and Co. Ltd., pp. 64_137.
Seib, P. (2008) *The Al_Jazeera Effect: How the New Global Media Are Reshaping*

World Politics. Washington, D.C. Potomac Books, Inc.

The Columbia Encyclopedia (2008) *The Columbia Encyclopedia*, 6th edn.

Columbia University Press.

Wicks, R. H., and Walker, D. C. (1993) Differences between CNN and the broadcast networks in live war coverage. In B. S. Greenberg and W. Ganz (eds), *Desert Storm: and the Mass Media.* Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, pp. 112_99.

Zayani, M. (2005) *The Al_Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on the New Arab Media.* Boulder, CO: Paradigm.

* * *